

قضية

«الثورة البوليفارية» أمام مفترق مصيري

إرث تشافيز يواجه شبح الحرب الأهلية

باتت الصورة أكثر وضوحاً في فنزويلا. الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد «الثورة البوليفارية» عبر حلفائها الداخليين. تحولت بعد انتخاب الجمعية التأسيسية يوم الأحد الماضي إلى مواجهة مباشرة لا يملك أحد القدرة الفورية على حسمها. لكنها تنذر بسيارات سوداء، في ظل محاولات للدفع بالصراع القائم إلى حافة الحرب الأهلية



بريد الأميركيون تقويض النظام اليساري قبل إسقاطه بضرورة داخلية قاضية (أ ف ب)

وسام هت

الصراع القائم في فنزويلا مرشح إلى مزيد من التصعيد. انتخابات الجمعية التأسيسية، التي جرت يوم الأحد الماضي، دفعت بالأزمة السياسية إلى مستوى أكثر خطورة، يتجاوز الاستقطاب الداخلي الحاد بين اليمين واليسار، ليتحول إلى حرب مباشرة بين «الثورة البوليفارية» والولايات المتحدة. ولعل المواقف والتحركات التي أعقبت الانتخابات المثيرة للجدل، والتي يسعى الرئيس نيكولاس مادورو، من خلالها إلى تحصين «الثورة البوليفارية»، وحماتها من «المؤامرات التخريبية»، تضيء بأن فنزويلا تقف اليوم عند حافة معركة مصيرية، تتجاوز حدود تلك الدولة اللاتينية «المتردة»، لتحدد مستقبل اليسار في أميركا الجنوبية لسنوات عدة. ويبدو أن الولايات المتحدة حسمت خيارها بخوض المعركة الكبرى ضد اليسار اللاتيني، من البوابة الفنزويلية، في ظل توجهات أكثر عدائية تنتهجها إدارة دونالد ترامب، لاحت بوابها سريعاً، منذ دخول الرئيس «الجمهوري» إلى البيت الأبيض، حين قرر الانقلاب على الخطوة التاريخية التي

إيناسيو لولا دا سيلفا، لخوض معركة رئاسة، لا تقل ضراوة، ضد المعسكر اليميني، الذي نجح، قبل أشهر، في تنفيذ «انقلاب سياسي» على الرئيسة ديلا روسيف. انطلاقاً من ذلك، فإن الدور الخارجي في الأزمة السياسية القائمة حالياً في فنزويلا، بدأ يتجاوز الدعم السياسي والمالي للمعارضة اليمينية، باتجاه خطوات عدائية مباشرة، عبر مسارين، أحدهما سياسي، والآخر اقتصادي، لتحقيق هدف واحد، هو تقويض النظام اليساري، بشكل تدريجي، قبل إسقاطه بضرورة داخلية قاضية. وفي الجانب السياسي، لم يعد خافياً أن الولايات المتحدة ماضية قدماً في إيجاد الأداة الداخلية القادرة على القيام بانقلاب لا يكتفي بإزاحة مادورو، كشخص، بل يتجاوز ذلك نحو القضاء على «الثورة البوليفارية».

ويبدو واضحاً أن الإدارة الأميركية لا تملك حتى الآن الأدوات الكفيلة بتحقيق وصفتها التقليدية بإسقاط الأنظمة الأميركية اللاتينية عبر انقلاب عسكري، وخصوصاً أن الجيش الفنزويلي، لا يزال حتى الآن، في موقع المدافع عن النظام اليساري، لأسباب عدة، تعود إلى إرث هوغو تشافيز، الذي قدم من المؤسسة العسكرية إلى السلطة السياسية منتخبا، وتمكن خلال سنوات حكمه من تحييد مخاطر النزعات الطموحة للجنرالات وكبار الضباط، حين تمكن من تطهير الجيش الفنزويلي من بعض هؤلاء، وذلك بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، التي دعمتها الولايات المتحدة في عام 2002، ونجح في إدماع البعض الآخر داخل مؤسسات الحكم، سواء في الحكومة الاشتراكية أو في مؤسساتها، بما في ذلك الشركة الوطنية للنفط («بي دي في أس آيه»).

بذلك، لم يكن مستغرباً قيام وحدات عسكرية بحماية مراكز التصويت في انتخابات الأحد الماضي، من الهجمات العنيفة التي خططت لها المعارضة اليمينية، ونفذت بعضها فعلاً. وبرغم ذلك، فإن الخطر ليس غائباً تماماً، وخصوصاً أن احتدام الأزمة السياسية، وتفاقم حالة الاستقطاب الداخلي، يجعلان المؤسسة العسكرية بين سندان اليسار ومطرقة اليمين، وهو واقع بدأت تعكسه تصريحات إعلامية - لا تزال خجولة - يبدي فيها عدد من العسكريين تلميحاً من الوضع المتوتر السائد في البلاد.

انطلاقاً من ذلك، فإن الولايات المتحدة لا شك في أنها تنظر إلى التصعيد السياسي والشعبي، الذي تنتهجه المعارضة اليمينية، كبديل من الانقلاب العسكري، لتقويض شرعية النظام الحاكم من جهة، واستنزافه من جهة ثانية، بما يخلق المناخ المناسب لتحرك ما، سياسي أو عسكري، في اللحظة المناسبة،

ترامب يحكّم مادورو «شخصياً» مسؤولية سلامة المعارضين

وجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مساء أول من أمس، تحذيراً شديداً للهيبة إلى الرئيس نيكولاس مادورو، واصفاً إياه مجدداً بـ«الديكتاتور»، وقال إنه يحكّم «شخصياً» مسؤولية صحة وسلامة اثنين من زعماء المعارضة تم سجنهما.

وأعلن ترامب، في بيان أصدره البيت الأبيض، أن «الولايات المتحدة تدين أفعال ديكتاتورية مادورو، معتبراً أن «السيدان لوبيز وليديزما سجينان سياسيان يحتجزهما النظام بطريقة غير شرعية». وتابع البيان: «نكرر مطالبتنا بإطلاق سراح فوري وغير مشروط لكل السجناء السياسيين».

في غضون ذلك، أعلنت أس وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، باسم الدول الـ 28 الأعضاء، أن الاتحاد يرفض الاعتراف بالجمعية التأسيسية التي انتخبت أخيراً، ويطلب تعليق «بدء مهامها». وقالت موغيريني إن «انتخاب الجمعية التأسيسية فاقم الأزمة في فنزويلا»، مضيفة أن «الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لا يستطيعون في ضوء ذلك الاعتراف بالجمعية التأسيسية».



(أ ف ب)

بممتلكها المعارضون اليمينيون، وأنشطة اقتصادية مشبوهة، استهدفت إظهار عجز الحكومة عن حماية الأمن الغذائي، من خلال قيام محتكرين بحجب السلع الاستهلاكية، تزامناً مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط، والتي أدت إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة

لإسقاطه بالضربة القاضية. والواقع أن تلك الخطة الداخلية بدأ تنفيذها بالفعل، منذ بداية عهد نيكولاس مادورو، التي اتخذت في بادئ الأمر عمليات ممنهجة لإظهار فشل النظام الاشتراكي، من خلال حملات دعائية منظمة، شنتها الآلة الإعلامية الضخمة. والمؤثرة. التي

الفنزويلية، وحالت دون تنفيذ العديد من البرامج الاجتماعية التي شكلت الدعامة الرئيسية للحكم اليساري.

ويرى البعض أن هذه المخططات لم تكن لتؤتي ثمارها، لولا أن الرئيس الراحل هوغو تشافيز، تجنب توجيه ضربة قاسمة للنخب الرأسمالية النافذة في البلاد، وذلك لأسباب عدة، معظمها يتعلق بحرصه على تحقيق المصالحة الوطنية، برغم إدراكه أن تلك النخب شكلت تاريخياً شكلاً من أشكال «الدولة العميقة»، التي أسهمت في إسقاط معظم النظم التقدمية في أميركا اللاتينية. هذا الأمر يفسر، إلى حد كبير، إصرار نيكولاس مادورو، على المضي قدماً في تشكيل الجمعية التأسيسية، التي ستعدل دستور عام 1999، باعتبارها الفرصة الأخيرة لتصويب وجهة «الثورة البوليفارية»، وتحسينها من منظومة النخب، التي عادت لتبرز أنيابها، منذ أن نجحت في انتزاع الغالبية البرلمانية في الجمعية الوطنية، ومن ثم تحريك الشارع بشكل منظم، وإظهار القدرة على استنزاف الدولة الفنزويلية، من خلال أعمال العنف.

وهذا ما يفسر أيضاً حملة التشكيك الواسعة بانتخابات الأحد الماضي، والتي لم تقتصر على المعارضة اليمينية الداخلية، وإنما امتدت إلى جهات خارجية، على رأسها الولايات المتحدة، التي تقود اليوم جهود تقويض شرعية مادورو، على المستوى الدولي، إلى جانب تضيق الخناق على النظام اليساري، من خلال العقوبات الاقتصادية التي تستهدف إضعاف القدرة الاقتصادية

لم يعد خافياً أن واشنطن تبحث عن الأداة القادرة على الانقلاب

اتخذها سلفه «الديمقراطي» باراك اوباما، بإنهاء القطيعة التاريخية مع كوبا.

وإذا كان الانقلاب على الإنفتاح على كوبا، يشكل خطوة رمزية بشأن النيات الترامبية الأوسع نطاقاً، فإن الأمر يبدو أكثر خطورة في التصعيد ضد فنزويلا، فالأخيرة شكلت، منذ نهاية التسعينيات، القاطرة السياسية والاقتصادية لليسار الأميركي اللاتيني، في كل الانتصارات التي حققها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ابتداءً من البرازيل وبوليفيا، وصولاً إلى الأرجنتين والبرازيل، وغيرها من الدول التي نجح اليساريون في انتزاع حكمها من اليمينيين، على اختلاف توجهاتهم.

على هذا الأساس، فإن الولايات المتحدة تجعل من استهداف فنزويلا، اليوم، البند الأهم في خطة الانقراض على المد اليساري في أميركا اللاتينية، وبالتالي سدّ نوافذ الأمل، التي فتحتها اليساريون أخيراً - بعد سلسلة انتكاسات - سواء في الإكوادور، حيث خاض اليساري لينين مورينو، معركة شرسة ضد اليمينيين، انتهت بفوزه بانتخابات الرئاسة، أو في البرازيل، حيث يستعدّ الرئيس السابق لويس